العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
السبت – الأحد 15 – 2026/08/16
02 – 03 ربيع الأول 1448 السنة 49 العدد 13888
Saturday - Sunday 15 - 16/08/2026
49th Year, Issue 13888
www.alarab.co.uk

مصر قوية إعلامياً في الداخل.. لماذا تخسر معركة السردية في الخارج؟

غياب إعلام سياسي مصري مؤثر خارجياً يترك وزارة الخارجية في مواجهة معركة كان يفترض أن تخوضها المؤسسات الإعلامية

القاهرة - تملك مصر واحداً من أكبر وأقدم المشاهد الإعلامية في المنطقة، وتتمتع بقدرة كبيرة على صناعة النقاش العام داخل حدودها، والتأثير في المزاج السياسي والشعبي المحلي. لكن هذه القوة لا تنتقل بالقدر نفسه إلى الخارج، حيث تبدو القاهرة في كثير من الأحيان أقل قدرة على صناعة روايتها أو الدفاع عنها أمام موجات التسريبات والتقارير والتحليلات التي تتناول سياساتها وعلاقاتها الإقليمية.

وتكشف التطورات الأخيرة المتعلقة بتسريبات عن خلافات مصرية ـ سعودية بشأن عضوية التحالف الثلاثي عن هذه الفجوة بوضوح. فبدلاً من أن تتشكل رواية مصرية متماسكة في الإعلام الخارجي قادرة على التعامل مع ما ينشر، اضطرت وزارة الخارجية إلى التدخل مباشرة، داعية وسائل الإعلام العربية والدولية إلى تحري الدقة، ونافية ما وصفته بالأخبار المغلوطة وغير الدقيقة.

المشكلة هنا لا تتعلق فقط بصحة التسريبات أو عدم صحتها، وإنما بالسؤال الأوسع: لماذا تحتاج دولة بحجم مصر إلى أن تتحول وزارة الخارجية باستمرار إلى غرفة دفاع إعلامي عن صورتها وسياساتها في الخارج؟

> الإعلام الذي يكرر الرواية الرسمية قد يكون قادراً على التأثير في الجمهور المحلي، لكنه لا يملك الأدوات لإقناع الخارجي

يبدو المشهد الإعلامي المصري مصمماً بدرجة كبيرة للتأثير في الجمهور الداخلي. وهذا أمر مفهوم في دولة تواجه ملفات اقتصادية وسياسية وأمنية شديدة الحساسية، وتحتاج إلى إدارة النقاش العام والحفاظ على رواية رسمية متماسكة.

وزارة الخارجية تتولى مهمة الإعلام الخارجي

لكن المشكلة تظهر عندما تنتقل المعركة إلى الخارج.

فالإعلام الذي يكرر الرواية الرسمية داخل مصر قد يكون قادراً على التأثير في الجمهور المحلي، لكنه لا يملك بالضرورة الأدوات نفسها لإقناع قارئ أو مشاهد في لندن أو واشنطن أو بروكسل أو حتى في العواصم الخليجية.

ذلك أن الجمهور الخارجي لا يبحث فقط عن الرواية الرسمية، بل يريد مصادر مستقلة، وتحليلات متخصصة، ومعلومات خلفية، وشخصيات قادرة على النقاش والجدل، وإعلاماً يستطيع التعامل مع الروايات المضادة لا مجرد نفيها.

وهنا تظهر الفجوة المصرية.

شهد الإعلام المصري في السنوات الأخيرة انفتاحاً كبيراً على الفضاء الخليجي، لكن هذا الانفتاح اتخذ في جزء كبير منه طابعاً ترفيهياً وثقافياً ورياضياً.

المحتوى المصري حاضر بقوة في مجالات المنوعات والفن والدراما والرياضة، وهي مجالات تمنح مصر بالفعل نفوذاً ناعماً مهماً.

لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، والصراعات الإقليمية، والعلاقات المصرية ـ الخليجية، وملفات الأمن والطاقة والتحالفات، يصبح الحضور محدودا.

وهذه مفارقة تستحق التوقف عندها: مصر قادرة على الوصول إلى الجمهور العربي عبر الفن والرياضة، لكنها لا تستخدم بالقدر نفسه هذه القدرة لبناء سردية سياسية خارجية.

والنتيجة أن النقاش السياسي حول مصر يترك في كثير من الأحيان للآخرين: مراكز أبحاث، ووسائل إعلام دولية، ومنصات خليجية، ومؤثرين سياسيين، ومعارضين مصريين في الخارج.

وحين تنتشر رواية ما، لا تكون القاهرة دائماً صاحبة الرواية البديلة، بل تصبح في موقع من يلاحق ما نشره الآخرون وينفيه.

البيان المصري الأخير بشأن الأخبار المتعلقة بالخلاف مع السعودية ليس حالة معزولة إذا نظرنا إليه ضمن سياق أوسع من تعامل الدول مع الإعلام الخارجي.

عندما تفتقر الدولة إلى منظومة إعلامية خارجية قادرة على العمل بسرعة ووضوح في اسلردية، تتحول وزارة الخارجية تدريجياً إلى الجهة التي تقوم بوظيفة التصحيح الإعلامي.

لكن هذه ليست الوظيفة المثالية للدبلوماسية.

تستطيع وزارة الخارجية إصدار بيان ونفي معلومة، لكنها لا تستطيع أن تحل محل منظومة إعلامية كاملة قادرة على متابعة الصحافة الأجنبية، وإنتاج التحقيقات والتحليلات، واستضافة الخبراء، والرد على الروايات المنافسة، وبناء علاقة مستمرة مع الصحفيين وصناع الرأي في الخارج.

والأهم أن النفي الرسمي، مهما كان دقيقاً، لا يكفي دائماً لتغيير الانطباع الذي صنعته قصة إعلامية سبقت البيان.

ففي عالم المعلومات السريعة، من يضع الرواية الأولى يمتلك أفضلية كبيرة، ومن يكتفي بنفيها يدخل المعركة من موقع دفاعي.

أزمة الخليج تصل إلى بيروت.. المبدعون اللبنانيون يخسرون سوقهم الأهم

بيروت - لأكثر من عقدين، لم تكن دول الخليج بالنسبة إلى قطاع واسع من المبدعين اللبنانيين مجرد أسواق للعمل، بل تحولت إلى مساحة اقتصادية موازية سمحت لمصممين وخبراء تسويق وإعلان واتصالات وفنانين بالحصول على فرص لا يوفرها الاقتصاد اللبناني المضطرب.

لكن الحرب الإقليمية المستمرة منذ نحو ستة أشهر بدأت تضرب هذه العلاقة في نقطة حساسة: الإنفاق على الأفكار والمشاريع الإبداعية.

فمع تصاعد حالة عدم اليقين، يقول مبدعون وشركات لبنانية إن عملاء في الخليج بدأوا بتأجيل مشاريع، وخفض الميزانيات، وإبطاء المدفوعات، بينما تراجعت المنح والشراكات التي كانت تمول مؤسسات ثقافية وتعليمية لبنانية.

والنتيجة لا تظهر فقط في أرقام الإيرادات، بل في وظائف تختفي، ومشاريع تتجمد، ومستحقات تتأخر، ومؤسسات بدأت تحسب قدرتها على البقاء بالأشهر.

على مدى سنوات، استفاد لبنان من ميزة نادرة في المنطقة: قطاع إبداعي يمتلك الخبرة والمهارات، لكنه يعمل داخل اقتصاد يعاني أزمات متكررة.

وكان الخليج يمثل بالنسبة إلى هؤلاء مخرجاً طبيعياً.

فالمصمم اللبناني يستطيع العمل مع عميل سعودي أو إماراتي أو قطري، وشركة الإعلان اللبنانية تستطيع تنفيذ حملات لعلامات تجارية خليجية، فيما استفادت المؤسسات الثقافية والتعليمية من المنح والشراكات الخليجية.

بهذه الطريقة نشأت علاقة اقتصادية عابرة للحدود، جعلت استقرار الطلب الخليجي عاملاً مهماً في بقاء قطاعات لبنانية كاملة.

> الحرب تجفف أحد أهم شرايين الاقتصاد اللبناني وتدفع المبدعين إلى تقليص أعمالهم وتسريح موظفيهم

لكن الحرب الإقليمية أعادت تعريف الأولويات. فعندما ترتفع المخاطر، تتجه الشركات والأفراد إلى حماية السيولة وتأجيل الإنفاق غير الضروري، وغالباً ما تكون المشاريع الإبداعية من أول البنود التي يمكن تأجيلها، حتى عندما تكون ضرورية على المدى الطويل لبناء العلامات التجارية.

تجسد أكاديمية «كرييتيف سبيس بيروت» هذه الأزمة بأوضح صورها.

فمنذ تأسيسها عام 2011، اعتمدت الأكاديمية على منح وشراكات مع أفراد ومؤسسات في الخليج لتوفير دورات مجانية للطلاب من ذوي الدخل المحدود.

وكانت تأمل في جمع نحو 500 ألف دولار خلال العام الحالي، لكن الحرب دفعت عدداً من المانحين إلى إعادة ترتيب أولوياتهم.

وتقول سارة هيرميز، المؤسسة المشاركة والرئيسة التنفيذية للأكاديمية، إن بعض المانحين لم يتمكنوا من تجديد مساهماتهم، بينما خفض آخرون قيمة مساهماتهم بصورة كبيرة.

ولم تعد المشكلة مرتبطة فقط بحجم التمويل، بل باستمراريته. فالأكاديمية لا تملك حالياً سوى تمويل يكفي لنحو أربعة أشهر، مع عدم وجود رؤية واضحة بشأن المساهمات الخليجية في العام المقبل.

ولهذا لجأت إلى التمويل الجماعي والبحث عن شركاء جدد، في محاولة للحفاظ على نموذج التعليم المجاني.

المفارقة أن مؤسسة نجت من الانكماش الاقتصادي اللبناني، والأزمة المالية التي بدأت عام 2019، وانفجار مرفأ بيروت عام 2020، تجد نفسها اليوم أمام أزمة مصدرها الأساسي خارج لبنان.

المشكلة لا تتوقف عند المؤسسات الثقافية.

فشركات الإعلان والتسويق والاستشارات اللبنانية التي بنت جزءاً مهماً من أعمالها على العملاء الخليجيين بدأت تدفع الثمن.

وسيم حداد، الذي يدير شركة للاستشارات الإعلانية مقرها لبنان، يتوقع تراجع إيرادات شركته بنحو 70 في المئة، الأمر الذي دفعه إلى خفض عدد موظفيه إلى النصف.

تقرأون في العدد

- سباق السلاح البيولوجي الجديد: كيف تحول الحمض النووي للشعوب إلى أداة للهيمنة الجيوسياسية؟ ص2
- رسالة الرباط: المغرب صمام أمان إستراتيجي لحفظ الاستقرار ص3
- سامي محمد... ماذا ترك وراءه، وماذا سنفعل نحن بتركته؟ ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

المغرب.. قوة لا مصلحة لأوروبا في تجاهلها

لم يعد المغرب يتعامل مع أوروبا من موقع الدولة التي تنتظر المساعدة أو تسعى إلى تسهيل دخول منتجاتها إلى السوق الأوروبية. خلال السنوات الأخيرة، راكمت الرباط أوراقًا متعددة جعلتها شريكًا لا يمكن اختزاله في ملف واحد. المغرب لم يعد يقبل أن يُعامل كحارس حدود أوروبا، بل يريد أن يكون شريكًا في صياغة شروط العلاقة معها. وهذا فرق جوهري بين دولة تؤدي وظيفة أمنية ودولة تمتلك قوة تفاوضية حقيقية.

لا يكفي الموقع المميز وحده لصناعة القوة. الموقع يتحول إلى عنصر قوة عندما تعرف الدولة كيف تستثمره سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا. والمغرب يمتلك موقعًا استثنائيًا: على بوابة المتوسط، قريب من أوروبا، مطل على الأطلسي، وفي نقطة اتصال بين أوروبا وأفريقيا. لذلك لم تعد أهميته بالنسبة إلى الأوروبيين مقتصرة على منع الهجرة غير النظامية، بل أصبحت جزءًا من حسابات أوسع تتعلق بالتجارة، وسلاسل الإمداد، والأمن، والطاقة، والاستثمار، والوصول إلى الأسواق الأفريقية.

من هنا يمكن فهم لماذا أصبحت العلاقات المغربية الأوروبية أكثر تعقيدًا من مجرد علاقة "مانح ومستفيد".

الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للمغرب، فيما يمثل المغرب بالنسبة إلى أوروبا أحد أهم الشركاء في جنوب المتوسط. كما أن التعاون بين الطرفين امتد إلى قطاعات تتجاوز التجارة التقليدية، من الأمن والهجرة إلى الطاقة والتحول الأخضر. وحتى الملفات القانونية التي خلقت توترًا لم تؤد إلى انهيار العلاقة الاقتصادية، وهو مؤشر مهم على أن المصالح المتبادلة أصبحت أكبر من أن تُختزل في خلاف واحد.

التحول الأكثر وضوحًا في العلاقة المغربية الأوروبية هو ملف الهجرة

لسنوات، جرى تصوير المغرب باعتباره دولة تقوم بوظيفة أمنية لحماية الحدود الأوروبية، وكان الخطاب الأوروبي يتركز حول مكافحة الهجرة غير النظامية وتفكيك شبكات التهريب وإعادة المهاجرين. لكن المغرب اكتشف تدريجيًا أن موقعه في هذه المعادلة يمنحه وزنًا تفاوضيًا.

أوروبا تحتاج إلى المغرب، ليس لأنه "يحرس حدودها"، بل لأن إدارة الحدود الأوروبية نفسها أصبحت تعتمد جزئيًا على تعاون دول جنوب المتوسط. وقد ظهر ذلك بوضوح في أزمة سبتة الأخيرة، التي كشفت مدى حساسية الحدود بين المغرب وأوروبا، حيث دعا مفوض الهجرة الأوروبي إلى استخدام أدوات مثل التأشيرات والسياسة التجارية للضغط من أجل تعاون مغربي أكبر. هذه الواقعة تحمل مفارقة سياسية عميقة: الطرف الذي كان يُنظر إليه بوصفه منفذًا للسياسة الأوروبية أصبح طرفًا يمكن لدرجة تعاونه أن تؤثر في السياسة الأوروبية نفسها.

هذا التحول يرفع قيمة المغرب في الحسابات الأوروبية، خصوصًا في مرحلة تتراجع فيها قدرة أوروبا على التعامل مع أزمات جوارها من خلال الأدوات العسكرية وحدها. وهنا تتقاطع الورقة الأوروبية مع الورقة الأفريقية. فالمغرب لا ينظر إلى أفريقيا باعتبارها امتدادًا جغرافيًا فقط، وإنما باعتبارها مجالًا اقتصاديًا ودبلوماسيًا واستراتيجيًا. البنوك المغربية، وشركات الاتصالات، والاستثمارات، والمشاريع الزراعية، والخدمات، والحضور الديني والثقافي، كلها صنعت شبكة علاقات جنوب الصحراء

وهذا يعني أن أوروبا عندما تتحدث مع المغرب لا تتحدث فقط مع دولة متوسطية؛ إنها تتحدث أيضًا مع دولة تمتلك شبكات واسعة في القارة الأفريقية. وبعد أن أصبحت أفريقيا اليوم جزءًا من المنافسة العالمية بين أوروبا والصين والولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج، فإن هذه الورقة تمنح الرباط قيمة إضافية. المغرب يستطيع أن يقول للأوروبيين: إذا أردتم شراكة حقيقية مع أفريقيا، فإن المغرب يمكن أن يكون أحد الجسور.

ثم تأتي الطاقة، ولكن بصورة مختلفة عن الجزائر أو ليبيا. المغرب ليس قوة غازية كبرى. لكنه يمتلك إمكانات هائلة في الطاقة الشمسية والرياح، ويعمل على تطوير موقعه في اقتصاد الهيدروجين الأخضر. وهذا يتوافق مع حاجة أوروبا إلى تنويع مصادر الطاقة وتسريع التحول الأخضر. بمعنى آخر، يمكن للمغرب أن ينتقل من موقع مستهلك للطاقة إلى شريك في إنتاج الطاقة النظيفة التي تحتاجها أوروبا. وهنا تتحول الصحراء والجغرافيا والمناخ إلى عناصر في القوة الاقتصادية. فإذا استطاع المغرب تطوير إنتاج تنافسي للطاقة الخضراء وربطه بالبنية التحتية الأوروبية، فإن علاقته بأوروبا لن تكون فقط علاقة تجارية، بل علاقة استراتيجية مرتبطة بأمن الطاقة.

ومع ذلك، ينبغي ألا يتحول تحليل النفوذ المغربي إلى رواية انتصارية مبالغ فيها. أوروبا ما تزال قوة اقتصادية هائلة، والمغرب يعتمد بدرجة كبيرة على السوق الأوروبية والاستثمارات الأوروبية. كما أن الاتحاد الأوروبي يمتلك أدوات ضغط كبيرة في التجارة والتأشيرات والتمويل. وأزمة سبتة الأخيرة ذكّرت الجميع بأن العلاقة يمكن أن تدخل بسرعة في مناطق حساسة.

> المغرب لم يعد حارسا لأوروبا بل يستثمر موقعه الجغرافي وأوراقه الاقتصادية والأمنية ليصوغ شراكة متوازنة مع الاتحاد الأوروبي

إذن، القوة المغربية ليست في القدرة على فرض الشروط على أوروبا، وإنما في رفع تكلفة تجاهل المصالح المغربية. وهذا فرق كبير. القوة الذكية لا تقوم على كسر العلاقة، بل على جعلها أكثر توازنًا. لم يعد هدف الرباط أن تحصل على أكبر قدر من الدعم الأوروبي، بل أن تجعل الشراكة نفسها ذات قيمة للطرفين. الهجرة مقابل التعاون، نعم، لكن أيضًا التجارة مقابل الاستثمار؛ الأمن مقابل الشراكة؛ الطاقة مقابل التكنولوجيا؛ أفريقيا مقابل النفاذ إلى الأسواق؛ والموقع الجغرافي مقابل بناء سلاسل قيمة مشتركة.

وهكذا يتحول الموقع من جغرافيا إلى اقتصاد، والاقتصاد إلى نفوذ، والنفوذ إلى قوة تفاوضية. وهذه هي القصة الأعمق للمغرب في علاقته بأوروبا. فالمغرب لم يعد مجرد دولة تقع جنوب أوروبا وتطلب منها أن تفتح أسواقها أو تساعدها في التنمية. لقد أصبح بلدًا يحاول أن يقول للأوروبيين إن استقرار المتوسط وأمنه واقتصاده لا يمكن أن يُدار من الشمال وحده. لكن نجاح هذه الإستراتيجية في السنوات المقبلة سيتوقف على قدرة المغرب على الاستمرار في بناء اقتصاده، وتنويع شراكاته، وتعزيز مؤسساته، وتوسيع حضوره الأفريقي، وتحويل موقعه إلى قيمة مضافة فعلية.

السؤال الصحيح ليس: هل أصبح المغرب قوة أوروبية؟ بالطبع لا. السؤال الأدق هو: هل أصبح المغرب قوة لا تستطيع أوروبا تجاهلها؟ الجواب يبدو أقرب اليوم إلى نعم. وهذا هو التحول الأهم؛ من دولة يُنظر إليها باعتبارها خط الدفاع الأول عن أوروبا في جنوب المتوسط، إلى دولة تجلس إلى الطاولة بوصفها صاحبة مصالح وأوراق وقدرة على التفاوض.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
السبت 2026/08/15
السنة 49 العدد 13888

سباق السلاح البيولوجي الجديد: كيف تحول الحمض النووي للشعوب إلى أداة للهيمنة الجيوسياسية؟

ما وراء هندسة الجينوم: كيف تعيد القوى العظمى هندسة مستقبل البشرية على أنقاض السيادة الوراثية؟

مع التقدم المتسارع في هندسة الجينوم والذكاء الاصطناعي والبيوتكنولوجيا، تتحول البيانات الوراثية من أداة لفهم الأمراض وتحسين الطب إلى مورد استراتيجي تتقاطع حوله مصالح الدول وأجهزة الاستخبارات وشركات التكنولوجيا الحيوية. وبينما تفتح هذه الثورة أبوابًا هائلة أمام علاج الأمراض وتطوير القدرات البشرية، فإنها تطرح في المقابل أسئلة وجودية حول الخصوصية والسيادة والأمن ومستقبل المساواة بين الشعوب.

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة فانسين باريس 8

في عصر تتراجع فيه حدود الحروب التقليدية لصالح حروب الخفاء الرقمية، لم تعد ساحات المعارك تُقاس بالكيلومترات الجغرافية، بل باتت تُقاس بالشيفرات الحيوية والخرائط الجينية. إنها المعركة الأكثر صمتًا وخطورة في تاريخ البشرية؛ حيث تحولت المادة الوراثية للإنسان من مجرد مفتاح لفهم الأمراض إلى سلاح استراتيجي وثروة سيادية تتكالب القوى العظمى على امتلاكها.

وبينما تنشغل الشعوب بمشاركة بصماتها الجينية عبر منصات الفحص التجاري بحثًا عن الأصول والأنساب، تجري في خلفية المشهد استخبارات دولية تعيد صياغة مفاهيم الأمن القومي، لتصبح الجينات هي الخطوط الفاصلة بين البقاء والاندثار في حروب المستقبل البيولوجية.

> تكمن الخطورة في استخدام هذه الخرائط الجينية العرقية لفهم نقاط الضعف البيولوجية للمجموعات البشرية المستهدفة

لم يعد الصراع بين القوى العظمى، وتحديدًا بين الولايات المتحدة والصين، محصورًا في سباق التكنولوجيا الرقمية أو الذكاء الاصطناعي، بل انزاح نحو جبهة أكثر عمقًا وأشد خطورة تتمثل في الاستحواذ المنهجي على قواعد البيانات الجينية الضخمة.

فقد انخرطت بكين على مدار العقد الماضي في استراتيجية استخباراتية واقتصادية واسعة النطاق لجمع عينات الحمض النووي لملايين البشر حول العالم، مستغلة في ذلك الاستحواذ المباشر أو الاستثماري على شركات الفحص الجيني التجاري الغربية الكبرى، وتمويل المبادرات الطبية والصحية الدولية.

هذا التدفق الهائل للبيانات الوراثية لا يهدف فقط إلى ريادة الأبحاث الطبية، بل يمثل إعادة هندسة شاملة لمفهوم "المعلومات الاستخباراتية"، حيث تتحول السجلات الطبية المدنية البريئة ونتائج الفحوصات الفردية إلى أصول عسكرية استراتيجية في أيدي الأجهزة الأمنية.

تكمن الخطورة الكبرى في إمكانية استخدام هذه الخرائط الجينية العرقية لفهم نقاط الضعف البيولوجية للمجموعات البشرية المستهدفة، مما يمهد الطريق لظهور عقيدة عسكرية جديدة تُعرف بـ"الردع الجيني"، والتي تفرض واقعًا أمنيًا غير مسبوق تتطلب مواجهته قوانين سيادية صارمة لحماية الأمن القومي البيولوجي، ومنع تحويل الأجساد والجينات البشرية إلى حقول تجارب وأوراق تفاوض في صراع النفوذ العالمي.

إلى جانب الأبعاد الاستخباراتية والعسكرية، يرتكز هذا السباق الكوني على دافع تجاري واقتصادي ضخم. فقد تحولت البيانات الجينومية إلى أثمن سلعة استثمارية في القرن الحادي والعشرين، حيث تستغل عمالقة التكنولوجيا الحيوية رغبة الأفراد في معرفة أصولهم عبر منصات الفحص التجاري.

هذا التداخل الخفي بين الربح الرأسمالي والأمن القومي هو المحرك الفعلي وراء تكالب الدول على تجميع ملايين العينات عبر شركات ناشئة ومختبرات وسيطة لتفادي الرقابة.

ولا تقتصر الغاية على تطوير الأدوية الموجهة، بل تمتد نحو بناء استراتيجيات "الردع الجيني" وفهم نقاط الضعف البيولوجية للمجموعات البشرية.

ويبرز هذا الصراع عبر مؤسسات كبرى كمعهد بكين للجينوم وأكاديمية العلوم العسكرية الصينية، مقابل تحصينات غربية قادتها واشنطن عبر الأمر التنفيذي (14117) وبرنامج "المليون جينوم"، وسط تحذيرات متصاعدة من خطورة تسييس البيولوجيا.

اقتصاديات الجينوم وسلطة الشركات الكبرى

لا ينحصر صراع السيادة الجينية بين الحكومات وأجهزة الاستخبارات فحسب، بل تقوده شبكات معقدة من عمالقة رأس المال الاستثماري وشركات التكنولوجيا الحيوية. ويتجلى ذلك بوضوح في استحواذ شركة الاستثمار المالي العملاقة بلاكستون، إلى جانب صناديق مثل سيلفر ليك، على منصة أنستري بقيمة بلغت 4.7 مليار دولار، لامتلاك شبكة جينية تضم أكثر من 25 مليون شخص.

كما تقود صناديق استثمارية كبرى مثل أرش فينتشر بارتنرز وأوربي ميد تملكات بمليارات الدولارات في منصات التسلسل الجيني. تتحرك هذه الكيانات كقوى مستقلة تمتلك مختبرات عابرة للحدود لتحويل البصمة الوراثية للبشر إلى سلعة رقمية فائقة الربحية، مما يضع مستقبل الكود البشري تحت رحمة منطق السوق الحر واحتكار البيانات الحيوية.

«الجندي الخارق» وتطوير القدرات العسكرية البشرية

يمثل "الجندي الخارق" النقلة الأكثر راديكالية في تاريخ الشؤون العسكرية، حيث تنتقل تكنولوجيا المعارك من تطوير السلاح الخارجي إلى هندسة الجسد البشري ذاته لتجاوز حدوده البيولوجية الطبيعية.

ففي ظل السباق المحموم نحو التفوق الاستراتيجي، تستثمر المختبرات العسكرية الكبرى في تقنيات التعديل الجيني المتقدمة (مثل تقنية كريسبر-كاس 9) لإعادة كتابة شيفرات المقاتلين بما يتماشى مع قسوة ساحات المعارك المستقبلية؛ وتبرز التجارب المعملية المتعلقة بتعديل الأنسجة والأجنة كأدوات محتملة لخلق جيل جديد يتمتع بقدرات خارقة للتحمل في أقسى البيئات الجغرافية، كالتكيف الفائق مع نقص الأكسجين والضغط الجوي المنخفض في المرتفعات العالية الجردة مثل جبال الهيمالايا الحدودية.

ولا تتوقف هذه الطموحات عند حدود التضاريس، بل تمتد لتشمل استهداف جينات المقاومة البيولوجية؛ كالقدرة على تقليل الحاجة الملحة إلى النوم لأيام متواصلة دون تراجع في الكفاءة الإدراكية، وتسريع آليات الاستشفاء الذاتي للأنسجة لمضاعفة سرعة التعافي من الإصابات الحرجة، فضلًا عن تعزيز قدرة الخلايا على مقاومة التأثيرات المدمرة للإصابات الإشعاعية أو الكيميائية في بيئات الحرب غير التقليدية.

إن هذه الهندسة العضوية الحيوية تحمل في طياتها تداعيات استراتيجية زلزالية، إذ تنذر بخلق فجوة جيوسياسية لا تُعوض بين جيوش تمتلك جنودًا معدلين بيولوجيًا يتمتعون بقدرات شبه "آلية"، وجيوش بشرية تقليدية، مما يدفع منظومة الأمن العالمي نحو حقبة مظلمة ومقلقة تتلاشى فيها الخطوط الفاصلة بين العلم، والأخلاق، والحروب الوجودية المطلقة.

بيد أن هذا الرعب العسكري أيقظ في المقابل "دبلوماسية الضمير العلمي"، حيث تقود منظمات دولية وأطباء عسكريون شرفاء جبهة مضادة ترفض تحويل طب الإشراف الجسدي إلى أداة بطش، متمسكين بقسم الطبيب الأول في حماية الحياة لا تدميرها.

انتهاك الخصوصية والخطوط الحمراء

يقف العقل البشري اليوم أمام مرآة تقنياته الخاصة مذهولًا وعاجزًا، إذ تفتح هندسة الجينوم بابًا على الفلسفة السوداوية التي طالما حذر منها المفكرون؛ حيث لم يعد الجسد البشري غاية في حد ذاته، بل تحول في أتون الصراعات الجيوسياسية إلى مجرد "مادة أولية" قابلة للبرمجة، والاستغلال، والتفكيك.

وتتجلى أعمق المعضلات الأخلاقية في انتهاك الخصوصية الجينية الفردية والجماعية؛ فالجينوم ليس مجرد سجل طبي قابل للتحديث، بل هو الهوية الأزلية المودعة في خلايا الإنسان، والتي يعبث بها الاستحواذ الرقمي العابر للحدود، لتفقد البشرية حقها السيادي والأبدي في سرية كينونتها الوراثية لصالح خوارزميات الاستخبارات وقواعد بيانات الدول الكبرى.

وعلى الصعيد الفلسفي، يعيد هذا السباق إحياء أشباح الماضي المظلمة عبر صيغ حديثة ومقنعة لمفاهيم "التحسين العرقي"، ولكن تحت عباءة براقة من البحث العلمي، والطب الجينومي، و"التطور المدني".

إن محاولات تفصيل البشر جينيًا، وانتقاء خصال بعينها، أو هندسة أجيال بمواصفات تفضيلية، تعيد إنتاج الفاشية البيولوجية في ثوب تقني رقمي، لتقوض المبدأ الكانطي الأصيل الذي يقتضي معاملة الإنسان دائمًا كغاية لا كوسيلة، وتحيله إلى سلعة بيولوجية خاضعة لمعايير الكفاءة العسكرية والاقتصادية للأنظمة الحاكمة.

ويأتي هذا الانهيار القيمي متزامنًا مع غياب تام للأطر القانونية الدولية الملزمة التي تحظر الأبحاث العسكرية المتعلقة بالجينوم البشري؛ إذ تعاني المنظومة القانونية العالمية من شلل هيكلي وعجز أخلاقي أمام سرعة الابتكار البيوتكنولوجي. وفي ظل غياب معاهدات دولية صارمة تجرّم توظيف التعديل الوراثي وأسلحة الجينوم في الصراعات، تبدو البشرية وكأنها تبحر بلا بوصلة في محيط هائج، تتنازعها أطماع القوى العظمى، وتتلاشى أمامها الخطوط الحمراء التي طالما حمت الكرامة الإنسانية من طغيان العلم حين يتجرد من الضمير.

بيد أن "الوعي الأخلاقي الجمعي" عادةً ما يسبق القوانين أو يتداركها؛ فكما نجحت البشرية تاريخيًا في فرض معاهدات حظر الأسلحة الكيميائية والنووية (رغم اختراقاتها)، فإن تبلور مواثيق عالمية جديدة لأخلاقيات البيولوجيا يثبت أن الروح البشرية تملك دائمًا القدرة على ابتكار "كوابح أخلاقية" تروّض طغيان العلم.

عالم ما بعد تفوق الجينوم

إن العبور إلى عالم ما بعد تفوق الجينوم لا يمثل مجرد محطة عابرة في تاريخ التقدم العلمي، بل هو الإعلان الفعلي عن نهاية "العصر البشري" بمعناه التقليدي، وانبعاث نظام عالمي جديد ترتسم حدود السيادة فيه بالشيفرات الحيوية لا بالترسانات النووية. فالتداعيات الاستراتيجية لهذا السباق تنذر بإعادة صياغة خارطة التحالفات الدولية وموازين القوى العالمية من جذورها، لتدخل البشرية في حقبة قوامها الانقسام الوجودي والاصطفاف البيولوجي.

في قلب هذا المستقبل القاتم، يلوح في الأفق خطر تشكل نظام عالمي شديد القسوة يُعرف بـ"الفصل العنصري الجيني". لن يعود التفاوت بين الأمم محصورًا في مؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية، الناتجة عن الناتج المحلي الإجمالي أو التطور الصناعي، بل سيتحول إلى فجوة بيولوجية وصحية عميقة لا هوادة فيها.

إذ ستتمكن الدول العظمى وشركات التكنولوجيا الحيوية العملاقة، التي تحتكر قواعد البيانات الجينية وتقنيات التعديل الوراثي المتقدمة، من تحصين مواطنيها ضد الأوبئة، وإطالة أعمارهم، والارتقاء بقدراتهم الإدراكية والبدنية؛ وفي المقابل، تُترك الشعوب النامية والمهمشة رهينة لضعفها الجيني الطبيعي، عرضةً لأمراض مصممة أو أوبئة مستجدة.

وبذلك، سيخلق هذا التفاوت الصحي الممنهج طبقات بشرية جديدة: "أسياد الجينوم" القادرون على هندسة مستقبل أجيالهم، و"رعايا البيولوجيا" المحكومون بضعفهم الوراثي، مما يفرغ مفهوم العدالة الدولية من أي مضمون حقيقي.

> الصحوة الكونية تمثل خط الدفاع الأخير للذود عن كرامة الإنسان، والمحاولة الكبرى لإبقاء شعلة العلم خادمة للبشرية

غير أن التاريخ علمنا درسًا من الثورات التكنولوجية الكبرى، إذ طالما بدأت حكرًا على النخب ثم تحولت بالضغط الحقوقي والمجتمعي إلى منافع عامة (مثلما حدث مع المضادات الحيوية والإنترنت). إن صعود "الطب المفتوح" ومبادرات الجينوم المجتمعي المجاني يبشران بأن احتكار الجينوم لن يدوم طويلًا أمام حتمية العدالة الصحية العالمية.

حروب الظل البيولوجية: سيناريوهات الرصد والوقاية

أما على صعيد الصراعات العسكرية، فإن سيناريوهات الحروب البيولوجية المستقبلية تتجاوز بكثير المفهوم التقليدي لنشر الأوبئة عشوائيًا. نحن نتجه نحو حقبة "الأوبئة الجراحية"؛ حيث تُصمم مسببات الأمراض ذكية التوجيه لتصيب عرقيات محددة بدقة متناهية، متجاوزة غيرها بناءً على الفروق الدقيقة في التسلسل الجيني.

إن رصد هذه الحروب والوقاية منها يمثلان التحدي الاستخباراتي والأمني الأكثر استحالة في التاريخ الحديث. فبينما كانت الكلاسيكيات العسكرية تعتمد على رصد حركات الجيوش، أو إطلاق الصواريخ، أو رصد الإشعاعات النووية، فإن هجومًا بيولوجيًا جينيًا قد يُنفذ بصمت مطبق عبر ناقلات بشرية طبيعية أو إطلاقات مختبرية دقيقة، دون أن يُكشف إلا بعد فوات الأوان.

وهنا تبرز الحاجة الملحة لتطوير أنظمة إنذار مبكر جينية، وشبكات رصد عالمية تفحص الطفرات الفيروسية والبكتيرية لحظيًا، وربط الأمن الصحي الوطني بالأمن السيبراني العسكري للتعرف الفوري على أي عبث بيولوجي متعمد بالشيفرات السكانية.

وسط هذا التسونامي التقني وغياب الرقابة الدولية، يبرز تساؤل مصيري حول دور منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة في فرض رقابة حقيقية على مختبرات التكنولوجيا الحيوية المتقدمة. والواقع المؤلم أن هذه المنظمات تعاني من عجز هيكلي وسياسي مطبق، فهي لا تملك سوى أدوات دبلوماسية هزيلة، وتقارير غير ملزمة، ومواثيق أخلاقية تفتقر إلى أنياب التنفيذ.

إن الدول الكبرى المنخرطة في سباق الهيمنة الجينية تتعمد تقويض أي سلطة رقابية دولية قد تقيد أبحاثها العسكرية السرية تحت غطاء "الابتكار المدني". وبسبب غياب معاهدات دولية صارمة ومفتوحة للتفتيش الأممي تشبه تلك المفروضة على الأسلحة النووية والكيميائية، تتحول المختبرات المتقدمة في كبرى العواصم إلى "صناديق سوداء" تعبث بمستقبل النوع البشري دون رقيب أو حسيب.

إن العالم يقف اليوم على حافة الهاوية، فإما أن تبادر الإنسانية بفرض ضوابط كونية حازمة تعيد ترويض الجامح من العلم، أو أن تسلّم قيادها لعصر يُعاد فيه تصميم الجسد البشري بسلاح الجشع والسياسة، لتتلاشى معها بوابات الأمل في عالم عادل وآمن.

المعركة الأكثر صمتًا وخطورة

الأمل والمقاومة: نحو سيادة جينية وتشريعات واعية

وفي مواجهة هذا الطوفان البيوتكنولوجي، لم يعد الصمت خيارًا، بل انطلقت في الأفق طليعة من الإشارات الواعدة والتحركات الميدانية لترويض هذا الخطر الوجودي.

> في ظل غياب معاهدات دولية صارمة ومفتوحة للتفتيش الأممي، تبدو البشرية وكأنها تبحر بلا بوصلة في محيط هائج

فعلى صعيد الدول، لم تكتفِ واشنطن بأمرها التنفيذي، بل توجت المخابرات الأمريكية جهودها بإصدار تقارير استراتيجية حاسمة، أبرزها تحذير المركز الوطني للمخابرات والأمن المعنون بـ"جمع الصين لبيانات الرعاية الصحية والجينوم من أمريكا: المخاطر على الخصوصية والأمن القومي واقتصاد الولايات المتحدة"، والتقرير التوجيهي "حماية مستقبلنا: حماية بيانات الصحة الشخصية من الاستغلال الأجنبي"، اللذان يتقاطعان بانتظام مع ما توثقه تقارير التقييم السنوي للتهديدات الصادرة عن مكتب مدير المخابرات الوطنية.

وقد دفعت هذه الإنذارات المدوية دولًا كبرى كالهند لإغلاق حدودها بوجه نزيف البيانات، مُشرّعة قوانين صارمة تحظر تصدير القواعد الجينية الوطنية. أما على المنظومة الأممية، فقد بدأت منظمة الصحة العالمية تحركًا حثيثًا لتشكيل لجان استشارية عليا تضع الخطوط الحمراء لأبحاث الأجنة، بالتوازي مع صرخات تحالف العلماء الدوليين للأخلاقيات البيولوجية لتقنين واستئصال أي طموح عسكري لتقنية "كريسبر".

وعلى مستوى الوعي الحي، تتصاعد موجات الرفض الشعبي لسحب البصمات الوراثية من أيدي عمالقة التجارة. وبالتالي، فإن هذه الصحوة الكونية، بكل تجلياتها، تمثل خط الدفاع الأخير للذود عن كرامة الإنسان، والمحاولة الكبرى لإبقاء شعلة العلم خادمة للبشرية لا سوطًا لجلاديها.

رسالة الرباط: المغرب صمام أمان إستراتيجي لحفظ الاستقرار

البرّاق شادي عبدالسلام
كاتب وباحث مغربي

تستند السياسة الأمنية للمملكة المغربية في التعاطي مع التحديات الأمنية عند الثغور الشمالية إلى رؤية استراتيجية ممتدة في الزمن، حيث تجعل الدولة حماية الأمن القومي أولوية قصوى وتضع استقرار المنطقة في قلب التوازنات الجيوسياسية لغرب البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، تترجم التحركات الميدانية المنسقة التي تقودها السلطات العمومية والأجهزة السيادية لمواجهة محاولات التدفق الجماعي نحو سبتة ومليلية السليبتين التزام الرباط الصارم بفرض النظام العام وتحصين المجال الترابي، وذلك عبر تفكيك الشبكات الرقمية المنظمة الداعية للهجرة غير النظامية. وفي هذا السياق الميداني، يأتي التصريح الرسمي للناطق باسم وزارة الداخلية رشيد الخلفي ليرسخ قواعد التعاطي الحازم مع كافة الدعوات التي تستهدف المساس بالسكينة العامة والأمن العمومي، مبرزًا الاستماتة الوطنية في حماية الثغور والمجالات البحرية والبرية وفق معايير الحكامة الأمنية الشاملة.

وبناء على هذه الثوابت الميدانية، يجسد التعاطي الصارم للمصالح الأمنية مع منشورات منصات التواصل الاجتماعي اليقظة العالية للأجهزة المختصة. إذ يتجلى هذا التفاعل الوقائي في استباق التحركات الميدانية عبر توقيف المحرضين على ميعاد الخامس عشر من آب/أغسطس وإحالتهم على الأبحاث القضائية تحت إشراف النيابة العامة، ارتباطًا بالجاهزية الدائمة والتلقائية التدخل والنجاعة الميدانية. ونتيجة لذلك، تتيح هذه المقاربة تفكيك البنيات الشبكية وتطويق التهديدات في مهدها المفترض قبل الوصول إلى خطوط السياج الحديدي ونقاط العبور، الأمر الذي يقطع الطريق أمام محاولات استغلال الفئات الهشة، ويضمن حماية الاستقرار الإقليمي بروح المسؤولية التي تضع المغرب في موقع القوة القائدة والمبادرة في حفظ التوازنات عند نقاط التماس.

وفي الامتداد العملياتي لهذه الرؤية السيادية، تدار المنظومة الحمائية بتنسيق ميداني أفقي وعمودي رفيع المستوى بين مختلف مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية والقوات العمومية. وبناء عليه، يضمن هذا التناغم المؤسساتي الجاهزية والسيطرة الميدانية الكاملة لاحتواء أي تدفقات جماعية مفاجئة عند نقاط العبور والسياج الفاصلة على مستوى سبتة ومليلية السليبتين، حيث تفرض المقاربة الوطنية واقعًا أمنيًا يجهض مخططات المنصات التحريضية التي تسعى للتشويش على المكتسبات الوطنية.

وفي السياق نفسه، تتحرك القوات الميدانية بكفاءة لتأمين المحاور الإستراتيجية والمناطق المحاذية للثغرين بناء على رصد استخباري استباقي، بالموازاة مع التفعيل المباشر لآلية العودة الفورية للمهاجرين غير النظاميين بالتنسيق المباشر مع الجانب الإسباني. وتأسيسًا على ذلك، يثبت هذا التعاون الميداني الاستقرار ويجفف منابع خرق المنافذ البحرية والبرية، كما يحمي المكتسبات الدبلوماسية والأمنية الكبرى التي تراكمت بين ضفتي المضيق.

> **السياسة الأمنية المغربية تُجسد رؤية تتكامل فيها التحركات الميدانية مع اليقظة الرقمية لتفكيك الشبكات المنظمة مؤكدة التزام الرباط بحماية الأمن القومي وتحصين المجال الترابي**

ومن هذا المنطلق، تتعامل المملكة مع فصل متجدد من التدخلات الهجينة الممنهجة التي تقودها أطراف خارجية عبر منابر إعلامية تسعى لاستهداف المؤسسات الوطنية. وتتجلى تلك المخططات في استخدام منصات التواصل الاجتماعي وأدوات التضليل الرقمي كآليات لصناعة أزمات عند نقاط العبور على مستوى سبتة ومليلية السليبتين، والترويج لأطروحات تشكيكية تحاول تبخيس المشاريع التنموية المهيكلة والجهود الاستباقية للرباط.

وإضافة إلى ذلك، تستهدف هذه الحملات محاولة فرملة التموقع الدولي المتصاعد للمملكة وصعودها كقوة إقليمية ندية في حوض المتوسط. غير أن اليقظة الاستخبارية والقانونية تقف بالمرصاد لتفكيك الشبكات الافتراضية، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل عناصر الضغط إلى قوة دفع دبلوماسية تثبت متانة الجبهة الداخلية وقوة مؤسسات الدولة.

وبناء على هذه المعطيات الأمنية، تأخذ هذه اليقظة معناها الميداني من الروابط الهيكلية المتينة التي تجعل العلاقة بين الرباط ومدريد نموذجًا للشراكة الثنائية العابرة للتقلبات الظرفية. إذ شكل الموقف التاريخي للحكومة الإسبانية الداعم لمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية نقطة تحول استراتيجية أعادت بناء الثقة المؤسساتية، ووفرت أرضية صلبة لتكامل أمني واقتصادي بين الضفتين.

كما تنعكس هذه الشراكة الثنائية المتقدمة في خارطة الطريق المشتركة وفي الرهانات الكبرى المقبلة، وفي مقدمتها التنظيم الثلاثي لكأس العالم 2030 مع البرتغال. وتأسيسًا على ذلك، يتجاوز هذا الحدث الأبعاد الرياضية ليمثل مشروعًا جيوسياسيًا يعزز الربط القاري والتنمية المستدامة، مما يحول منطقة المضيق إلى جسر استراتيجي للأمن والازدهار المتبادل.

وتأسيسًا على هذه الدينامية الميدانية والدبلوماسية، تبرز الحاجة الماسة إلى تفكير مسؤول وجدي يتجاوز المقاربات التقليدية عبر إعادة صياغة التفاهمات المرتبكة بضفتي بحر البوران وغرب المتوسط. وتفرض تحولات الجيوستراتيجية المتسارعة فتح نقاش عميق يقطع مع حالة الضبابية والازدواجية التي طبعت تدبير بعض الملفات العابرة للحدود، ويتيح التأسيس لمنظومة جوار جديدة ترتكز على الشفافية والندية التامة بين مختلف الشركاء، سواء على المستوى الثنائي بين المغرب وإسبانيا، أو على صعيد الفضاء الأوروبي الأوسع.

وفي هذا الإطار، يفرض المغرب مقاربته السيادية الداعية إلى بلورة قواعد أمنية واقتصادية متجددة تترجم واقع الشراكة المتكافئة مع الجار الإسباني، وتؤسس لرؤية مشتركة ترعى المصالح العليا للبلدين وتصون الاستقرار البحري بالمضيق. وبناء عليه، يمتد هذا المسار التشاركي ليتكامل مع الأطر المؤسساتية داخل الفضاء الأوروبي، من خلال بناء نموذج تعاوني يتجاوز النظرة الأمنية الضيقة إلى آفاق أرحب تضمن الأمن الإقليمي وتدعم الاستثمار التنموي الشامل في دول المنبع والعبور بروح المسؤولية المتقاسمة.

وحيث إن هذه المراجعة الشاملة تضمن تحصين الفضاء البحري المشترك من الاستقطابات الحادة، فإنها تمنع استغلال الثغرات التنظيمية في إدارة الحدود البحرية، الأمر الذي يخدم الثوابت الإستراتيجية للمملكة المغربية، ويؤمن استقرارًا مستدامًا يمتد من حوض البوران نحو عمق الفضاء المتوسطي والأوروبي.

وعلى التوازي مع هذا التفوق الميداني، يضع المغرب شركاءه في الضفة الشمالية أمام مسؤولياتهم التاريخية والسياسية والمالية، وذلك عبر مواقف حاسمة تؤكد أن المملكة تتصرف كشريك استراتيجي يتحرك وفق عقيدة الندية والسيادة الكاملة لحماية أراضيه ومصالحه العليا. وفي هذا الصدد، تبرز الشراكة الإستراتيجية المغربية الإسبانية بوصفها واقعًا جيوسياسيًا وحتمية تاريخية لمواجهة التحديات المشتركة والتهديدات اللاتماثلية المتنامية في المنطقة.

وبناء عليه، يشكل التعاون المشترك اليوم ضرورة قصوى للحفاظ على استقرار المنطقة بعيدًا عن الحسابات السياسية الضيقة والمناورات الظرفية، حيث يراهن المغرب اليوم على موقف الدولة الإسبانية بمؤسساتها الرزينة لترسيخ هذا الخيار الاستراتيجي ورعايته. وفي السياق ذاته، تقتضي المقاربة الإنسانية والأمنية انخراطًا صريحًا وسريعًا من جانب السلطات الإسبانية لتجاوز التعقيدات الإدارية والعراقيل القضائية التي تطيل أمد أزمة القاصرين غير المرفوقين المتواجدين في ثغر سبتة السليب، والعمل الفوري على تفعيل إجراءات إعادة هؤلاء الأطفال إلى أسرهم وذويهم داخل المملكة في احترام كامل للمواثيق الدولية المعتمدة بين البلدين.

وتأسيسًا على ذلك، يتجاوز الملف الأمني حدود العلاقات الثنائية ليمس في العمق الشراكة المغربية الأوروبية والتعاون المتعدد الأبعاد، إذ يشكل المغرب صمام أمان استراتيجي وقطبًا إقليميًا لحفظ الاستقرار والتوازنات الجيوسياسية في الواجهة الجنوبية للفضاء الأوروبي ضد مخاطر الجريمة العابرة للقارات والهجرة غير النظامية. وفي الوقت ذاته، تتطلب مواجهة شبكات الاتجار بالبشر التزامًا صريحًا بمبدأ التضامن الجماعي المتوازن والمنصف، مما يفرض على مؤسسات بروكسل الانتقال من المقاربات الأمنية الكلاسيكية الضيقة التي تحاول إلقاء العبء على دول العبور، نحو ضخ تمويلات واستثمارات فعلية في البرامج التنموية الشاملة والمستدامة داخل دول المنبع والعبور. ونتيجة لذلك، تسمح هذه الخطوة بصياغة نموذج متوسطي يوازن بين متطلبات الأمن ومتطلبات التنمية، ويرسخ موقع المملكة المغربية كقوة إقليمية قائدة وصاحبة مبادرة لا محيد عنها في صناعة الاستقرار المستدام.

إعادة صياغة التفاهمات ضرورة إستراتيجية

هل تغير غزة موازين القوى داخل الحزب الديمقراطي؟

ألطاف موتي
كاتب باكستاني

تكشف الحملات السياسية أحيانًا عن تحولات تاريخية أعمق بكثير مما تظهره نتائج الانتخابات وحدها. ويبدو أن فوز عبد السيد في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي لمجلس الشيوخ في ولاية ميشيغان يمثل إحدى تلك اللحظات. ومع أن السباق كان رسميًا منافسة بين مرشح تقدمي وآخر تدعمه المؤسسة الحزبية، إلا أن الحملة كشفت عن تحول أوسع داخل الحزب الديمقراطي؛ إذ سلطت الضوء على تغير المواقف تجاه حرب غزة، واختبرت نفوذ منظمات الضغط (اللوبيات) النافذة، وأثبتت الأهمية المتنامية للحركات السياسية الشعبية.

وسواء فاز عبد السيد في الانتخابات العامة أم لا، فإن الانتخابات التمهيدية بحد ذاتها قد طرحت بالفعل سؤالًا أكثر أهمية: هل يدخل الحزب الديمقراطي حقبة سياسية جديدة تبدأ فيها الافتراضات التي صاغت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لعقود من الزمن بالتغير؟ لعقود طويلة، ظل الدعم لإسرائيل أحد أقوى نقاط الإجماع الحزبي في واشنطن. ورغم أن الرؤساء اختلفوا أحيانًا مع الحكومات الإسرائيلية بشأن المستوطنات أو التكتيكات الدبلوماسية، إلا أن العلاقة الإستراتيجية نادرًا ما تحولت إلى قضية محورية في الانتخابات المحلية. وقد أدت حرب غزة إلى تغيير هذا المشهد السياسي.

فقد أدت التداعيات الإنسانية للصراع إلى تكثيف النقاش داخل الحزب الديمقراطي، لا سيما بين الناخبين الشباب، والأميركيين العرب، والنشطاء التقدميين، والمجتمعات الجامعية، والعديد من الأميركيين اليهود الذين انتقدوا علنًا إدارة الحكومة الإسرائيلية للحرب. ونتيجة لذلك، أصبحت سياسة الشرق الأوسط متداخلة مع نقاشات محلية أوسع تتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الدولي، حرية التعبير، واتجاه القيادة الأميركية. وتجسّد ولاية ميشيغان هذا التحول بوضوح شديد؛ فهي موطن لواحدة من أكبر الجاليات العربية الأمريكية في الولايات المتحدة، وأصبحت الولاية مركزًا للسخط السياسي خلال حركة "غير ملتزم" في الانتخابات التمهيدية الرئاسية لعام 2024. وقد بنيت حملة عبد السيد على هذه البيئة السياسية المتغيرة، بينما دمجت ذلك مع أجندة أوسع تركز على الرعاية الصحية، والإسكان ميسور التكلفة، وسلطة الشركات، والارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة.

ولا يكمن المغزى في أن غزة وحدها هي التي حسمت الانتخابات، بل في أنها أثبتت أن سياسة الشرق الأوسط باتت قادرة الآن على التأثير في السياسة الانتخابية بطرق كان من الصعب تخيلها قبل سنوات قليلة فقط. أصبحت الحملة أيضًا اختبارًا مهمًا للنفوذ السياسي في واشنطن. فقد استثمرت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك) والمنظمات السياسية المؤيدة لإسرائيل المتحالفة معها بكثافة لدعم خصم عبد السيد. وعكس هذا التدخل الأهمية المتزايدة التي توليها تلك المنظمات للسباق في سعيها للحفاظ على الدعم ثنائي الحزب الطويل الأمد لإسرائيل. وعلى الرغم من ذلك الجهد، فقد فاز عبد السيد.

إلا أن انتخابات واحدة لا تُثبت أن "أيباك" قد فقدت نفوذها؛ فهي تظل واحدة من أكثر منظمات الضغط خبرة وفعالية في واشنطن، ولا يزال العديد من المرشحين المفضلين لديها يفوزون بالانتخابات. ومع ذلك، تشير ميشيغان إلى أن الموارد المالية والتأييد المؤسسي وحدها قد لا تضمن النجاح في مواجهة الحملات الشعبية المنظمة جيدًا والقائمة على صغار المتبرعين، والمتطوعين، والناخبين المتحمسين للغاية. وإذا ظهرت نتائج مماثلة في أماكن أخرى، فقد تصبح السياسة الديمقراطية تدريجيًا أقل اعتمادًا على حراس البوابة التقليديين وأكثر استجابة للحركات الناشطة والطاقة السياسية المحلية.

كانت الهجمات الحادة التي شنها دونالد ترامب على عبد السيد مباشرة بعد الانتخابات التمهيدية معبّرة بالقدر نفسه. فعلى مستوى ما، انعكست فيها استراتيجية الحملات الانتخابية القياسية؛ إذ سعى الجمهوريون طويلًا لتصوير الديمقراطيين التقدميين على أنهم خارج التيار السياسي الأميركي السائد. ومع ذلك، فإن سرعة رد فعل ترامب وشدته توحيان بشيء أكثر عمقًا، حيث بدت حملته عازمة على رسم صورة نمطية لعبد السيد على المستوى الوطني قبل أن يتمكن من تقديم نفسه للجمهور. ويشير هذا النهج إلى إدراك جمهوري بأن سباق ميشيغان يمثل أكثر من مجرد منافسة محلية، بل هو محاولة لتشكيل التصورات العامة لائتلاف ديمقراطي ناشئ يجمع بين الشعبوية الاقتصادية والنقد المتصاعد للسياسة الأميركية التقليدية تجاه الشرق الأوسط.

> **فوز عبد السيد في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية كشف تحولات أعمق داخل الحزب حيث أصبحت حرب غزة جزءًا من النقاش الانتخابي المحلي لأول مرة**

وسواء نجحت هذه الإستراتيجية الجمهورية أم لا، يظل الأمر غير مؤكد، بيد أن حقيقة مسارعة كلا الحزبين إلى التعامل مع السباق باعتباره ذا أهمية وطنية تُظهر وزنه السياسي الأوسع. قد تكمن الأهمية الكبرى للحملة فيما هو أبعد من السياسة المحلية. فقد جرت العادة بأن تُصاغ السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عبر إجماع حزبي داخل الكونغرس، وعلاقات مؤسسية قوية، وحسابات استراتيجية نادرًا ما تتغير كثيرًا من إدارة إلى أخرى. ولا ينبغي للمرء أن يتوقع زوال هذا التماسك سريعًا، فالكونغرس، والرئاسة، والبنتاغون، والتزامات أمريكا الأمنية الأوسع كلها تفرض قيودًا جوهرية على أي تغيير في السياسة. إلا أن الانتخابات هي التي تحدد المناخ السياسي الذي تعمل في ظله تلك المؤسسات.

فإذا كان الناخبون في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية يكافئون بشكل متزايد المرشحين المستعدين للتشكيك في جوانب من السياسة الأمريكية الراسخة في الشرق الأوسط، فمن المرجح أن يقوم مرشحو الرئاسة المستقبليون، وقادة الكونغرس، والبرامج الحزبية بتعديل مواقفهم وفقًا لذلك. وهذا لا يعني بالضرورة قطيعة جذرية في العلاقات الأميركية الإسرائيلية، لكنه ينذر بنقاش أكثر حدة حول المساعدات العسكرية، والإستراتيجية الدبلوماسية، والالتزامات الإنسانية، ودور واشنطن في الصراعات الإقليمية المستقبلية. وبالنسبة للحكومات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، قد يكون التطور الأهم سياسيًا لا أيديولوجيًا؛ إذ قد تواجه الإدارات الأمريكية المستقبلية ضغوطًا محلية أقوى لشرح وتبرير السياسات الإقليمية أكثر من أي وقت مضى في العقود الأخيرة.

لا ينبغي النظر إلى صعود عبد السيد ببساطة على أنه نجاح لسياسي تقدمي واحد، بل يُفهم بشكل أفضل باعتباره دليلًا على أن الحزب الديمقراطي يشهد تغييرًا داخليًا عميقًا. فقد تحولت حرب غزة إلى قضية سياسية داخلية، وأثبتت الحركات الشعبية قدرتها أحيانًا على قهر المعارضة المؤسسية النافذة، بينما يعيد السخط الاقتصادي صياغة التحالفات السياسية، وقد أدرك الجمهوريون مسبقًا مغزى هذه التطورات ويحاولون وضع تعريفات لها قبل أن تنضج. ولا يضمن أي من هذا تحقيق إعادة تشكيل دائمة، فالسياسة الأميركية طالما أنتجت مرارًا حركات بدت تحويلية قبل أن تفقد الزخم. ومع ذلك، كشفت ميشيغان عن أمر يستبعد أن يزول: ألا وهو أن النقاشات التي كانت محصورة يومًا في أخصائيي السياسة الخارجية أصبحت تؤثر اليوم في المنافسة الانتخابية المحلية. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن نتائجه ستتجاوز واشنطن بكثير لتصل إلى الحلفاء والخصوم على حد سواء في الشرق الأوسط.

صعود جديد داخل الحزب الديمقراطي

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
السبت 2026/08/15
السنة 49 العدد 13888

النحات الذي جعل من الألم لغة

سامي محمد...
ماذا ترك وراءه، وماذا سنفعل نحن بتركته؟

علي قاسم
كاتب سوري

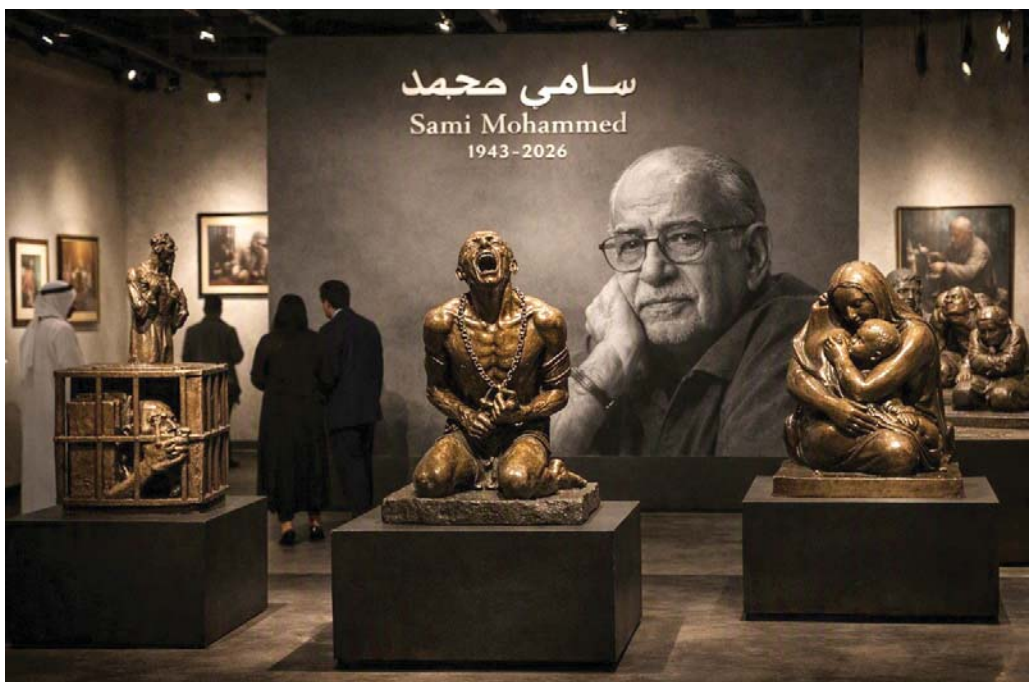

البرونز حين يصبح ذاكرة

رحيل سامي محمد لا يغلق صفحة الفن الكويتي، بل يفتح بابًا جديدًا لإعادة قراءة أعماله التي جعلت من البرونز ذاكرة ومن الجسد شهادة. بين تماثيل السلطة وصور الإنسان المقيد والجائع، صاغ لغة تتجاوز حدود الكويت، لتصبح تجربته وثيقة بصرية عن القمع والحرية والكرامة، وعن الإنسان الذي يقاوم النسيان.

ثمة فنانون يموتون فتغلق وفاتهم صفحة من تاريخ الفن، وثمة فنانون آخرون يصبح رحيلهم، على العكس، بداية لصفحة جديدة من القراءة والتأمل. والنحات الكويتي سامي محمد ينتمي، في تقديري، إلى الفئة الثانية. فالفنان الذي قضى عقودًا وهو يحوّل الإنسان إلى مادة فنية، والألم إلى شكل، والذاكرة إلى برونز، لا يمكن أن ينتهي حضوره بخبر رحيله. بل ربما تبدأ أعماله، بعد غيابه، في قول ما لم تكن تقوله بالوضوح نفسه حين كان صاحبها واقفًا أمامها.

سامي محمد، المولود في الكويت عام 1943، لم يكن مجرد نحات بارز في الحركة التشكيلية الكويتية، بل كان أحد الذين ساهموا في تأسيس اللغة الحديثة للنحت في الكويت والخليج. وهو ينتمي إلى جيل لم يجد أمامه طريقًا فنيًا معبدًا، فكان عليه أن يصنع الطريق وأن يثبت، في الوقت نفسه، أن الفن التشكيلي ليس ترفًا في مجتمع يتغير بسرعة، بل جزء من عملية بناء الإنسان والدولة والذاكرة.

الجسد والقيد والذاكرة

لعل في سيرته المبكرة ما يكشف شيئًا من طبيعة الرجل والفنان معًا. فقد ارتبط منذ طفولته بالطين وتشكيلاته، ثم وجد في المرسم الحر بالكويت فضاءً سمح له بتحويل ذلك الميل المبكر إلى مشروع فني. وفي عام 1966 سافر إلى القاهرة لدراسة الفن في معهد الفنون الجميلة، ثم واصل تكوينه في الولايات المتحدة، حيث درس تقنيات النحت في Johnson Atelier Technical Institute في نيوجيرسي، وهناك تعمق في تقنية صب البرونز التي أصبحت لاحقًا واحدة من أكثر الوسائط ارتباطًا بتجربته.

كان ذلك الجيل من الفنانين الكويتيين يعيش لحظة استثنائية من تاريخ بلاده. الكويت الحديثة كانت تتشكل بسرعة، والثروة النفطية كانت تعيد رسم المدينة والمجتمع والمؤسسات، وكانت الثقافة جزءًا من مشروع التحديث نفسه. وفي هذا السياق شارك سامي محمد، إلى جانب فنانين آخرين، في تأسيس الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية عام 1967، كما ارتبط بالحركة الفنية التي جعلت من الكويت واحدة من أهم مراكز الفن الحديث في الخليج.

لكن قيمة سامي محمد لا تكمن في كونه واحدًا من مؤسسي الحركة التشكيلية الكويتية فقط. فالأهم أنه سرعان ما وجد صوته الخاص.

كان يمكن لنحات نشأ في مرحلة بناء الدولة أن ينصرف إلى تمجيد القوة والحداثة والانتصار. وكان يمكن له أن يجعل من البرونز مادة للاحتفاء بالسلطة أو الشخصيات العامة. وقد فعل ذلك جزئيًا في أعمال وطنية مهمة، مثل تمثال الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي أنجزه في السبعينيات، وتمثال الشيخ صباح السالم الصباح الذي كلف بإنجازه لاحقًا. لكن محمد لم يتوقف عند هذا النوع من النحت.

شيئًا فشيئًا، انتقل مركز اهتمامه من صورة السلطة إلى صورة الإنسان؛ من التمثال الذي يخلد الشخصية إلى الجسد الذي يحمل آثار التاريخ. ومن هنا بدأت الرحلة الحقيقية لفنه.

في أعمال مثل "الجوع" و"الأم" و"صبرا وشاتيلا" وسلسلة "الصندوق" يصبح الجسد عند سامي محمد أكثر من جسد. إنه ذاكرة مضغوطة، وشهادة صامتة، وصرخة لا تحتاج إلى صوت.

في "الجوع" التي أنجزها عام 1970، تظهر الأم والطفل في هيئة شديدة الهزال، وكأن الفنان لم يكن ينحت جسدين بقدر ما كان ينحت فكرة الحرمان نفسها.

وهنا تكمن إحدى خصائص سامي محمد: قدرته على جعل الجسد الإنساني لغة سياسية من دون أن يتحول العمل إلى ملصق سياسي. فهو لا يقول لنا إن الإنسان جائع، بل يجعلنا نرى الجوع في انكماش الجسد. ولا يخبرنا أن الإنسان مقموع، بل يجعل القيد جزءًا من تكوينه.

أما "صبرا وشاتيلا" التي أنجزها عام 1983 بعد المجزرة التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا، فتشكل واحدة من أكثر محطات تجربته كثافة. العمل لا يقدم مشهدًا صحفيًا للمذبحة، بل يحول الجسد المقيّد والمعذب إلى رمز لشعب كامل. وقد تناولت دراسات نقدية العمل باعتباره مثالًا على كيفية استخدام النحت لإحياء الذاكرة ومقاومة النسيان.

وهنا يصبح سامي محمد أقرب إلى شاهد تاريخي منه إلى فنان يراقب التاريخ من بعيد.

كان بإمكانه أن يرسم الألم، لكنه اختار أن يجعله ثلاثي الأبعاد. وكان بإمكانه أن يترك للمتلقي مساحة آمنة بينه وبين المأساة، لكنه جعل المتلقي يقف أمام الجسد مباشرة، في مواجهة مادته وكتلته وآثاره.

هذه العلاقة بين الجسد والقيد والذاكرة ستعود في عدد من أعماله، ومنها أعمال مثل "الشلل والمقاومة" و"التحدي" و"الرجل المقيد" و"الزلزال" التي قرأها نقاد وباحثون ضمن اهتمامه المتكرر بمفاهيم القمع والمقاومة والحرية.

ولهذا يصعب وضع سامي محمد في خانة الواقعية أو التعبيرية وحدها. فهو يستخدم الشكل الواقعي، لكنه لا يريد للواقع أن يكون نهاية العمل. ويستعين بالرمز، لكنه لا يسمح للرمز بأن يبتلع الإنسان. إن ما يهمه في النهاية هو ذلك التوتر بين الجسد بوصفه شيئًا ماديًا، والإنسان بوصفه كائنًا يحمل تاريخًا وذاكرة وكرامة. وربما لهذا أصبح البرونز مناسبًا جدًا لعالمه.

فالبرونز مادة ثقيلة، باردة، صلبة، لكنها تحت يد الفنان يمكن أن تتحول إلى جلد وعضلة وصرخة وانحناءة. وهذه المفارقة بين قسوة المادة وهشاشة الإنسان هي واحدة من أكثر ما يمنح أعمال سامي محمد قوتها.

ماذا يبقى من الإنسان

لم يكن وصول تجربته إلى العالم حدثًا عابرًا. ففي عام 2013 شارك سامي محمد في أول جناح للكويت في بينالي البندقية الخامس والخمسين، ضمن معرض "أعمال وطنية" الذي جمع أعماله مع أعمال الفنان طارق الغصين، بإشراف القيّمة آلاء يونس. وقد أعاد المعرض قراءة تماثيله الوطنية ضمن تاريخ بناء الدولة الكويتية وتحديثها، ثم أعاد وضعها في سياق أكثر تعقيدًا بعد تجربة الغزو العراقي للكويت عام 1990.

> رحيل سامي محمد لا يغلق صفحة من تاريخ الفن في دولة الكويت، بل يفتح بابًا جديدًا لإعادة قراءة أعماله

وكان اختيار أعمال سامي محمد للبداية الدولية الرسمية للكويت في البندقية ذا دلالة عميقة. فالفنان الذي صنع تماثيل لشخصيات وطنية وجد نفسه، بعد سنوات طويلة، جزءًا من معرض يسأل عن معنى الدولة والرموز الوطنية والذاكرة والقوة. وبذلك لم تعد منحوتاته مجرد أعمال فنية، بل أصبحت وثائق بصرية عن علاقة الفرد بالدولة، وعن كيفية تغير معنى النصب والتمثال عندما تمر الأمة بالحرب والاحتلال والذاكرة.

ومن المفارقات الجميلة في تجربته أن بعض أعماله الوطنية نفسها حملت توترًا بين الفنان والسلطة والمجتمع. فتمثال الشيخ عبدالله السالم، مثلًا، لم يكن مجرد صورة للحاكم؛ فقد أحاط سامي محمد العمل برموز للمواطنين والمهن والعدالة والسلام والحرية، وربط شخصية الحاكم بالدستور والمجتمع.

وهذا يكشف أن سامي محمد لم يكن نحاتًا للسلطة بالمعنى التقليدي، حتى عندما اشتغل على شخصيات السلطة. كان يرى الدولة من خلال الإنسان، ويرى الإنسان داخل الدولة.

ولعل هذا هو الخيط الذي يصل بين تمثال الحاكم و"الجوع" و"صبرا وشاتيلا" و"الصندوق". إنه الإنسان في لحظة القوة، والإنسان في لحظة الضعف، والإنسان حين يصبح ضحية، والإنسان حين يقاوم.

ومن هنا، فإن وصف سامي محمد بأنه "نحات المعاناة" صحيح، لكنه غير كافٍ. فهو لم يكن مفتونًا بالألم لذاته، ولم يكن يبحث عن القسوة بوصفها قيمة جمالية. كان يستخدم المعاناة لكي يسأل سؤالًا أكبر: ماذا يبقى من الإنسان عندما تسلب منه الحرية؟

هذا السؤال هو الذي يجعل فنه يتجاوز الكويت، بل ويتجاوز العالم العربي أيضًا. فالفنان الكبير لا يحتاج إلى أن تكون موضوعاته عالمية لكي يصبح عالميًا. يكفي أن يعثر في موضوعه المحلي على الإنسان الذي يستطيع الآخرون، في أماكن مختلفة من العالم، أن يتعرفوا إليه.

شكل للذاكرة

كان سامي محمد كويتيًا جدًا في ذاكرته، عربيًا في أسئلته، وإنسانيًا في لغته. وهنا أيضًا يمكن فهم أهمية رحلته التعليمية بين القاهرة والولايات المتحدة. فالقاهرة وضعته في قلب الحركة الفنية العربية في ستينيات القرن الماضي، بينما منحته الولايات المتحدة احتكاكًا أوسع بتقنيات النحت الحديثة، وخصوصًا البرونز. لكنه لم يذُب في أي من المدرستين. عاد إلى الكويت حاملًا أدوات جديدة، لكنه ظل يبحث عن صوته الخاص.

«النصلة» السعودية.. صخرة مازالت تثير القصص والأساطير

الرياض - في جنوب غرب محافظة تيماء بمنطقة تبوك، تقف صخرة «النصلة»، أو «الصخرة المتوأمة»، كواحدة من أكثر التكوينات الطبيعية إثارة للدهشة في السعودية. كتلتان صخريتان ضخمتان تتجاوران في مشهد غير مألوف، تفصل بينهما فجوة تبدو للناظر كأنها خط مستقيم رُسم بدقة، فيما تستقر كل كتلة على قاعدة صخرية تجعل التكوين يبدو وكأنه يتحدى قوانين التوازن.

ويبلغ طول الصخرة قرابة ثمانية أمتار، فيما تستمد شهرتها من شكلها الفريد الذي جعلها واحدة من أبرز المعالم الجيولوجية والسياحية في المنطقة. أما اسم «النصلة»، فيرتبط، وفق ما يُتداول محلياً، بكونها نصلت أو انفردت عن الجبال القريبة منها.

شق يثير سؤالاً أكبر من الصخرة

ما يمنح «النصلة» هذه الشهرة ليس حجمها وحده، وإنما ذلك الشق شديد الاستقامة الذي يفصل الكتلتين. فمن زاوية معينة، تبدو الصخرة وكأنها تعرضت لعملية قطع متعمدة بأداة حادة، وهو ما فتح الباب أمام كثير من التساؤلات والتفسيرات حول الكيفية التي اتخذ بها هذا التكوين شكله الحالي.

غير أن التفسير العلمي لا يحتاج إلى تدخل بشري أو إلى فرضيات خارقة. فالتكوينات الصخرية تتعرض على مدى فترات طويلة لعمليات جيولوجية معقدة تشمل التشققات الطبيعية وحركات القشرة الأرضية والتجوية والتعرية. ويمكن لمثل هذه العمليات أن تؤدي، عبر الزمن، إلى نشوء فواصل وشقوق داخل الصخور، ثم تتولى عوامل الرياح والمياه وغيرها توسيعها وتشكيل حوافها.

وهكذا، فإن الخط المستقيم الذي يبدو للعين كأنه أثر لشفرة عملاقة يمكن أن يكون في حقيقته نتيجة لتاريخ طويل من التحولات الطبيعية. ومع ذلك، تظل دقة المشهد واحدة من أكثر العناصر التي تمنح الصخرة فرادتها البصرية.

ولا يقل الجزء السفلي من «النصلة» إثارة عن شقها المركزي؛ إذ تتربع الكتلتان على قاعدتين صخريتين تبدوان أصغر بكثير من حجمهما، الأمر الذي يمنح المشهد هيئة كتلتين ضخمتين معلقتين فوق الأرض.

وتكشف هذه الهيئة عن أثر التعرية التي يمكن أن تنحت الصخور بطرق متفاوتة، فتزيل أجزاء من الطبقات الأكثر تعرضاً للعوامل الطبيعية، وتترك أجزاء أخرى أكثر صلابة، الأمر الذي يؤدي في بعض البيئات الصحراوية إلى ظهور أشكال صخرية ذات قواعد ضيقة وكتل علوية ضخمة.

حين تلتقي الجيولوجيا بالتاريخ

لكن «النصلة» لا تستمد أهميتها من فرادة شكلها الطبيعي فحسب. فواجهتها تحمل مجموعة من النقوش والرسوم الصخرية التي تضيف إلى المكان بعداً تاريخياً وثقافياً، وتجعل من الصخرة شاهداً يجمع بين ذاكرة الأرض وذاكرة الإنسان.

ووفق هيئة التراث، تقع الصخرة «المتوأمة» ضمن نطاق جغرافي اشتهر بتنوع شواهده الحضارية وانتشار النقوش الصخرية، بما يؤكد المكانة التاريخية التي تمتعت بها منطقة تبوك عموماً ومحافظة تيماء خصوصاً عبر العصور.

وتُعد تيماء من المواقع المهمة في تاريخ شمال غرب الجزيرة العربية، إذ كانت إحدى المحطات البارزة على طرق التجارة القديمة، وهو ما منحها موقعاً استراتيجياً أسهم في ازدهارها وتنوع آثارها وشواهدها الحضارية. وفي هذا السياق، تأتي النقوش والرسوم المحفورة على الصخور بوصفها سجلاً بصرياً يحفظ جوانب من حياة الإنسان القديم وبيئته ورؤيته للعالم.

بين الأسطورة والتفسير العلمي

وكما يحدث مع التكوينات الطبيعية النادرة، لم تسلم النصلة من الحكايات الشعبية والتفسيرات الأسطورية. فقد ارتبطت بها روايات تتحدث عن ناقة النبي صالح، كما ربطتها بعض القصص الشعبية بحكاية عنترة بن شداد وعبلة.

لكن القراءة العلمية تنظر إليها باعتبارها نتيجة محتملة لتراكم عمليات جيولوجية وتعرية استمرت فترات طويلة.

> «المتوأمة» في قلب تيماء تجمع بين لغز التكوين الطبيعي ونقوش تروي ذاكرة شمال غرب الجزيرة العربية

ولا يعني ذلك أن العلم ألغى عنصر الغموض تماماً؛ فكلما بدت الطبيعة شديدة الدقة في تشكيلاتها، ازداد فضول الإنسان لمعرفة تفاصيل الآلية التي أنتجتها. وربما تكمن جاذبية «النصلة» تحديداً في المسافة الفاصلة بين ما نراه بوضوح وما لا نعرف تفاصيل تشكله إلا من خلال الدراسات العلمية.

معلم سياحي وذاكرة مفتوحة

وأصبحت «النصلة» اليوم واحدة من أبرز المواقع السياحية التي تستقطب الزوار في محيط تيماء، بفضل شكلها الفريد وموقعها ضمن منطقة غنية بالمواقع الأثرية والنقوش الصخرية.

وتمنحها هذه الخصائص قيمة مزدوجة؛ فهي من جهة نموذج لفرادة التكوينات الجيولوجية الطبيعية في المملكة، ومن جهة أخرى جزء من المشهد الحضاري والتاريخي لمنطقة تيماء، بما تحمله من شواهد على تاريخ طرق التجارة والحضور الإنساني القديم في شمال غرب الجزيرة العربية.

وبين كتلتين صخريتين تفصل بينهما فجوة تبدو كأنها ضربة سيف، وعلى قاعدتين تثيران الدهشة، تقف «النصلة» شاهدة على زمن طويل لم يتوقف عند تشكيل الحجر، بل ترك الإنسان أيضاً بصمته على سطحه. إنها صخرة واحدة، لكن قصتها تجمع بين الجيولوجيا والتاريخ والسياحة، وتجعل من تيماء فضاءً تتجاور فيه ذاكرة الأرض مع ذاكرة الإنسان.

شاهد يجمع بين ذاكرة الأرض وذاكرة الإنسان